الحكومة البريطانية والإدارة المالية في فترة تأسيس إمارة شرق الاردن

الدكتور رياض سفلح خليفات(*)

المقدمة

كان شرق الأردن يخضع كجزء من بلاد الشام للحكم العثماني الذي بسط شيطرته على البلاد منذ عام ١٥١٦م وحتى دعوة شريف مكة (الحسين بن علي) للثورة على الحكم التركي عام ١٩١٦م، وذلك بعد أن عللهم الحلفاء بالوعود البراقة، والمتمثلة بوعد بريطانيا للشريف حسين بإحلال الدولة العربية المستقلة محل الحكم التركي، وفي هذه الأثناء انصرفت بريطانيا للتأمر مع الدول الكبرى الطامعة في المنطقة، عبر مباحثات ثنائية بينها وبين فرنسا والتي انتهت بتوقيع اتفاقية جديدة أطلق عليها اتفاقية سايكس بيكو قسمت فيها خارطة الدولة العربية الموعودة بين الطرفين الفرنسي والبريطاني، وليجد العرب أنفسهم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى والتي انتهت بهزيمة الدولة التركية عام ١٩١٨م كمن يستجير من الرمضاء بالنار. فقد وقعوا مرة أخرى تحت حكم استعماري جديد أدهى وأمر مما سبقه، وذلك تحت ستار ما يسمى بالانتداب، وهو نظام اخترعته الدول الاستعمارية بعد الحرب الأولى للتوفيق بين مطامعها الاقتصادية والسياسية.

أصبحت شرق الأردن بموجب اتفاقية سايكس بيكو والتعديلات التي أجريت عليها في مؤتمر سان ريمو ٢٥ نيسان ١٩٢٠م ضمن المناطق الخاضعة للنفوذ البريطاني. حيث توصلت وزارة المستعمرات البريطانية في آذار ١٩٢١م الى اتفاق مع الأمير عبد الله بن الحسين على إدارة شرق الأردن تحت إشرافها، من خلال المندوب السامي البريطاني في فلسطين، ممثلاً بالمعتمد البريطاني الذي سيقيم في عمان، وقد سعت الحكومة البريطانية خلال السنوات ١٩٢٨/٢١ بواسطة المعتمد البريطاني الى احكام قبضتها على مختلف أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، مستخدمة سلاح المعونة المالية كوسيلة للضغط والابتزاز لفرض هيمنتها وتحكمها الكاملين.

(*) جامعة البلقاء التطبيقية– كلية الحصن الجامعية.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

تهدف هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على دور المعتمد البريطاني المقيم في عمان كممثل للمندوب السامي البريطاني في فلسطين في تنفيذ السياسة والسيطرة البريطانية على إمارة شرق الأردن، عبر دوره الرقابي على الإدارة المالية هناك، واستخدام المعونة المالية البريطانية كوسيلة لفرض الهمينة والسيطرة الكاملين.

١. قدوم الأمير عبد الله الى شرق الأردن وتأسيس الإمارة:

بعد الحرب العالمية الأولى تبعت شرق الأردن للحكم العربي الفيصلي في سوريا والذي انتهى بدخول قوات (غورو) الفرنسية الى دمشق في ٢٤ تموز ١٩٢٠م تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه في اتفاقية سايكس بيكو والتعديلات التي اجريت عليها في سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠، ليبدأ عهداً جديد من تاريخ شرق الأردن تمثل انفصال شرق الأردن عن باقي سوريا، ودخولها تحت الإدارة البريطانية، بعد ذلك أصبحت شرق الأردن قاعدة لتجمع الأحرار العرب الذين عملوا على تجميع أنفسهم لمناوآة الفرنسيين في سوريا والعمل على استعادة الحكم العربي فيها[١]. والذي بدءوا بالاتصال بالشريف حسين الذي اثار الاحتلال الفرنسي لسوريا وإنهاء الحكم العربي فيها وطرد الملك فيصل منها غضبه[٢]، من أجل إرسال احد ابنائه لتولي قيادة الحركة العربية في شرق الأردن، فاستجاب الشريف لهذه النداءات وأرسل الأمير عبد الله في ٢٧ أليول ١٩٢٠ على رأس قوة عسكرية، فوصل إلى مدينة معان يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٠، رافعاً شعار تحرير سوريا وإعادة حكومتها العربية الشرعية اليها[٣]. ومعلنا نفسه نائباً عن أخيه الملك فيصل. ولينتقل بعد ذلك الى عمان التي وصلها يوم ١٢ آذار ١٩٢١، وقد تزامن وصول الأمير الى عمان مع توجه الحكومة البريطانية الجديد المتمثل في تغيير سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط، وقد تمثل ذلك بالدعوة لعقد مؤتمر الشرق الأوسط في القاهرة برئاسة المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية آنذاك والذي انتقلت إليه مسؤولية الإشراف على دائرة الشرق الأوسط[٤]. وحضور الكولونيل لورنس لوضع المخططات للناظمة السياسية في مناطق الانتداب المخصصة لبريطانيا. وأسفر المؤتمر عن الاتفاق على جعل الأمير عبدالله أميرا على شرق الأردن مع منحه مساعدة مالية سنوية لإدارة إمارته[٥]. وخرج المؤتمر بتوصية تتعلق بمنطقة شرق الأردن جاءت على الشكل التالي "تؤلف شرق الأردن مقاطعة عربية تابعة لفلسطين يحكمها حاكم عربي يستمدسلطته من

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

المندوب السامي البريطاني"[٦] بعد انتهاء المؤتمر قرر تشرشل لإبلاغ هذه التوصية الى الأمير عبد الله، فتوجه إلى القدس لمقابلة الأمير عبد الله هناك حيث وصلها في ٢٤ آذار ١٩٢١، فوجه هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين الدعوة للأمير عبد الله لزيارة القدس. ومقابل الوزير تشرشل فقبل الأمير الدعوة وغادر عمان إلى القدس حيث وصلها يوم ٢٦ آذار ١٩٢١[٧].

ثم بدأت المباحثات الرسمية بين سمو الأمير والوزير البريطاني تشرشل والتي تمت في عدة لقاءات واجتماعات استمرت خلال الفترة ٢٨-٣٠ آذار ١٩٢١، وقد سميت هذه اللقاءات مجتمعة بمؤتمر القدس أو أتفاق الأمير عبد الله تشرشل ولتنتهي هذه المباحثات بالاتفاق على إقامة حكومة وطنية في شرق الأردن برئاسة الأمير عبد الله، وان تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً على أن تساعدها بريطانيا مادياً لسد نفقات قوة عسكرية غايتها توطيد الأمن، وان تسترشد هذه الحكومة برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان[٨] كما تم الاتفاق على تقديم معونة مالية بريطانية سنوية قدرها (١٨٠) ألف جنيه إسترليني والتي غالباً ما استعملت كوسيلة للضغط والابتزاز للحكومة الأردنية وهذا ما سنلاحظه لاحقاً[٩] واتفق الطرفان أيضاً على أن يقوم المندوب السامي البريطاني في فلسطين بزيارة عمان لوضع اسس هذه الإدارة الجديدة في شرق الأردن[١٠].

وفي ظل هذه الأوضاع المتردية مالياً تأسست الإدارة المركزية في شرق الأردن، والتي كان لابد لها من موارد مالية تساعدها على البقاء والاستمرار وسد نفقاتها. فقد اعتمد شرق الأردن في ذلك على مصدرين رئيسيين تمثلاً في جمع الضرائب بموجب التشريعات العثمانية مع العمل على تغييرها تدريجياً، وكذلك القبول بالمعونة البريطانية التي كبلت البلاد بسلاسل سياسية وعسكرية وإدارية[١١]. فقد اتخذت السلطات البريطانية ممثلة بالمعتمد البريطاني في عمان من قضية دفع المعونة المالية السنوية لشرق الأدرن المقررة بموجب الاتفاق المبرم ما بين الأمير عبد الله والمستر تشرشل في محادثات القدر آذار ١٩٢١م وسيلة للضغط والابتزاز ضد الحكومة الأردنية وبسط السيطرة على الشؤون الداخلية للبلاد[١٢] كما شهدت شرق الأردن بعض الحوادث التي أدت زعزعت الاستقرار فيها، فقد اندلع عصيان الكورة في شمال البلاد، والذي تمثل برفض الشيخ كليب الشريدة الزعيم القبلي للمنطقة ورئيس حكومتها المحلية[١٣] في

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الفترة التي سبقت تأسيس إمارة شرق الأدرن الاعتراف بسلطة الحكومة المركزية الجديدة التي شكلت في أعقاب تأسيس الإمارة، مما تعذر على الحكومة المركزية القيام بواجبها في فرض السيطرة على تلك المنطقة، وعدم التمكن من جمع الأموال الأميرية وتحصيل الضرائب[١٤] وهذا ما انعكس سلباً على منطقة شرق الأردن وجهازها الحكومي الذي لم يتجاوز عمره الشهرين فالقوة العسكرية أنهكت، وصندوق الخزينة أصبح فارغاً، وواردات الضرائب زهيدة[١٥] مما اضطر الحكومة الأردنية إلى العمل على تنظيم قوة عسكرية قادرة على صيانة الأمن في البلاد، وهذا ما دفعها للطلب بإلحاح من المعتمد البريطاني بأن تفي بريطانيا بما تعهد به المستر تشرشل للأمير عبد الله من التزامات مالية وتقديم إعانة نقدية لإنشاء قوة للأمن، إضافة إلى قيام بريطانيا بدفع حصة الإمارة القانونية من واردات الجمارك التي تمنعت سلطة الانتداب عن دفعها متخذة من عصيان الكورة سبباً في ذلك، وقد ماطل المسؤولون البريطانيون في دفع الإعانة المالية[١٦] كوسيلة للضغط والابتزاز ضد الحكومة الأردنية وبسط السيطرة على شرق الأردن وذلك من أجل تحقيق رغبة بريطانيا في إجبار الإمارة على السير وفق سياستها وهذا ما حدث عندما مارست بريطانيا الضغط على الأمير عبد الله ورئيس المشاورين رشيد طليع من اجل إبعاد مشاور الأمن والانضباط علي خلقي الشرايري من عضوية الحكومة، حيث اتهمته بريطانيا بالوقوف وراء حادثة اغتيال الجنرال الفرنسي غورو في جنوب سوريا، وعدم استجابته لطلب المعتمد البريطاني في عمان تسليم الثوار المتهمين بحادثة الاغتيال والذين لجأوا الى مدينة اربد وعلى رأسهم سلطان باشا الأطراش المطلوب للقوات الفرنسية في وسوريا[١٧]، اضافة إلى اتهامه بعدم القدرة على قمع عصيان الكورة[١٨] الأمر الذي جعل المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل والمعتمد البرطاني جوليوس ابرامسون يتخذان من هذه الأحداث ذريعة للتدخل في شؤون شرق الأردن وإقناع وزارة المستعمرات البريطانية بفشل الحكم في شرق الأردن وتفشي الفوضى فيه، إضافة الى محاولة ابرامسون جمع أكبر قدر ممكن من الأدلة على إثبات فشل الأمير عبد الله من أجل العمل على ضم إدارة منطقة شرق الأدرن إلى فلسطين، وبالتالي إلحاقها في إطار الوطن القومي اليهودي[١٩].

وقد اشترط المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل أبعاد علي خلقي الشرايري من تشكيلة الحكومة لدفع المعونة المالية للحكومة الأردنية، وبسبب الأوضاع المالية المتردية وفي

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

سبيل الخروج من هذه الأزمة قدم رشيد طليع في ٢٣ حزيران ١٩٢١ استقالة حكومته، ليعيد تشكليها من جديد في ٥ تموز ١٩٢١ حيث خلت من علي خلقي الشرايري[٢٠] بعد ذلك وافقت الحكومة البريطانية على دفع ١٨٠ ألف جنيه في تموز ١٩٢١ عن الشهور الست المتبقية من عام ١٩٢١ وفق شروط اشترطها ابرامسون المعتمد البريطاني في عمان منها[٢١]:

١. تعيين الكابتن فريدرك بيك مسؤولاً عن كيفية الإنفاق على جنود القوة العسكرية وضباطها وتوحيد تلك القوة تحت قيادته.
٢. وأن يكون عدد أفراد هذه القوة ٧٥٠ جندياً.
٣. تتحمل حكومة شرق الأردن مسؤولية المحافظة على الأمن ومصاريف قوة الاحتياط ونفقات بناء منزل المعتمد البريطاني.

وقد رأى شريد طليع في هذه الشروط غنباً للحكومة، واعتداء على سيادة شرق الأردن الوطنية وكثر الأخذ والرد في هذا الأمر بين الأمير وحكومته من جهة وبين المعتمد البريطاني ابرامسون من جهة أخرى، الذي تمسك بشروطه وأصر عليه فاضطرت الحكومة حكومة شرق الأردن الى القبول بهذا الوضع نتيجة الأوضاع التي خلفتها أحداث الكوره[٢٢] في الوقت الذي بقي فيه رشيد طليع متحفظاً على هذه الشروط ورافضاً لها، مما جعل البريطانيين يشكون منه ويعتبرونه عدواً لدوداً لهم[٢٣] حيث جاء ذلك من خلال التهديد الذي اطلقه وزير المستعمرات البريطانية على اثر حادثة اغتيال الجنرال غورو بواسطة المعتمد البريطاني في عمان والموجه الى الأمير عبد الله بضرورة إقالة حكومة رشيد طليع حيث قال" إن فرنسا تشكو من أعمال ذلك الرجل، فان لم تستبدل به غيره اعتبرت حكومة انكلترا نفسها في حل من كل ما وعدت به الأمير من المساعدة وستبدأ بقطع الإعانة التي خصت بها سموه شهرياً..". وبعد ذلك تبين أن الحكمة والمنطق والمصلحة العامة تقضي أن يتنحى رشيد طليع عن الرئاسة، وقبل عن طيب خاطر أن يضحي بمركزه لكي يتيح لسمو الأمير معالجة الموقف حسب ما تقتضيه الظروف والأحوال[٢٤] وبالفعل اجبر رشيد طليع مرة أخرى على الاستقالة في يوم ٥ آب ١٩٢١[٢٥]. ليحل مكانه في رئاسة الحكومة مظهر رسلان في ١٥ آب ١٩٢١ الذي وصف بأنه لم يكن ذلك الرجل القوي الحازم الذي يستطع تسيير دفة الإدارة الناشئة في شرق الأردن على أفضل وجه، إذ كانت غايته العمل على إرضاء السلطات العليا ومسايرة

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

البريطانيين[٢٦] مما جعل المعتمد البريطاني في عمان يدير البلاد كما يشاء في طي الخفاء وأما في الظاهر فالإدارة بيد الأمير مما تسبب في انتشار الفوضى في كل مكان من البلاد حتى لم يبقى في خزانة الدولة ما يكفي لدفع رواتب الموظفين فعمت الرشوة والفساد في البلاد[٢٧]. وهكذا كانت المعونة المالية سبباً في التدخل في شؤون إمارة شرق الأردن منذ بداية تأسيسها حيث أصبح للمعتمد البريطاني والمستشار المالي البريطاني في نظارة (وزارة) المالية حق الإشراف الدقيق على جميع الشؤون المالية[٢٨]، كما استخدمت هذه المساعدة في آب ١٩٢١م كأداة للضغط على الحكومة، وإرغام رئيسها رشيد طليع على الاستقالة[٢٩].

ومع تطور الأحداث على هذه الصورة ونهاية الفترة التجريبية المتفق عليها بين الأمير عبد الله وتشرشل في مؤتمر القدس ومدتها ستة شهور، أرادت وزارة المستعمرات البريطانية الوقوف مباشرة على الوضع هناك فكلفت لورنس رسمياً بهذه المهمة وتقديم التوصيات الواجب إتباعها على الفور، وبدأ لورنس مهمته فور وصوله الى عمان في ١٢ تشرين الأول ١٩٢١ باتخاذ بعض الاجراءات منها عزل جميع الموظفين البريطانيين في شرق الأردن بأستثناء الكابتن بيك، ثم تولى بنفسه وظيفة المعتمد البريطاني في عمان مؤقتاً لحين قدوم المعتمد المقترح من قبله جون فلبي[٣٠].

الإدارة المالية في عهد المعتمد البريطاني جون فلبي

تنفيذاً للاقتراح الذي تقدم به لورنس المبعوث البريطاني في عمان الى وزير المستعمرات البريطاني والمتمثل بتعيين جون فلبي معتمداً بريطانياً في عمان بدلاً من ابرامسون فقد وصل فلبي الى عمان يوم ٢٩ تشرين الثاني حاملاً رسالة الى الامير عبد الله تشير الى تعيينه معتمداً في شرق الأردن، في الوقت الذي كان لورنس يقوم فيه بمهام المعتمد البريطاني في عمان موقتاً[٣١].

باشر فلبي بصفته معتمداً بريطانياً في شرق الأردن بالإشراف على شؤون الإمارة المختلفة المالية منها والإدارية والعسكرية سواء بالتدخل المباشر من قبله أو بتقديم النقد والنصح للأمير وحكومته. حيث عمل من خلال الأسس التي قام عليها اتفاق تشرشل-عبد الله، وسعى للتأكيد على الاستقلال ضمن أسس الاتفاق، وعمل أيضاً على تشجيع الصبغة المحلية عبر قيام مؤسسات ديمقراطية، ووضع آلية لضبط مالية حكومة شرق الأردن[٣٢].

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

واعتماداً على ما حصل ليه المعتمد البريطاني جون فلبي من بيانات توضح حساب الإمارة خلال التسعة أشهر الاولى من حياتها (١ نيسان ١٩٢١-٣١ كانون الاول ١٩٢١) تبين أن جزءاً من الموازنة استهلك من خلال أعطيات وإعانات الأمير. لذلك وجد أن القدرة على المواصلة في السنة القادمة ستكون ضيعفة، لذا تقدم بتقرير مالي الى المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل عن الفترة الممتدة من الأول من نيسان ولغاية ٣٠ حزيران ١٩٢٢ اقترح فيه منح شرق الأردن قرضاً مالياً قيمته مليون جنيه ليستخدم كقروض زراعية، بهدف التنمية بشكل عام، إضافة الى تكاليف أضافية للقوة الاحتياطية وزيادة عددها لأن الضرائب التي تجمع لا تكفي، وهي تشكل مبلغاً صغيراً لا يغطي الانفقات، ال اذا زادت قيمة الضرائب وعلى ان يدفع القرض على مدار أربع سنوات مقابل ذلك تقوم الحكومة البريطانية بوقف الدعم المالي لشرق الاردن للسنة المالية (١٩٢٢م) وجميع المطالب بخصوص الدعم. وهذا ما سيمكن الإمارة الأردنية من الاستمرار في نفقاتها[٣٣] كما تضمن التقرير اقتراحاً بزيادة المعونة الشخصية المقدمة للأمير تصل الى (٢٠٠٠) جنيه شهرياً بعد أن حددت بـ(١٢٥٠) جنيه شهرياً[٣٤]. الا ان هذا اقلاتراح قوبل بالرفض من قبل الحكومة البريطانية وعدم الأخذ به، وذلك بناءاً على تصوية من المندوب البريطاني هربرت صموئيل الذي قام بدوره بتقديم تقرير الى وزارة المستعمرات البريطانية تطرق فيه الى جانب الوضع السياسي الى الوضع المالي لشرق الاردن، ولم يتضمن التقرير اي توصية تشير الى تأييد الاقتراح المقدم من قبل المعتمد البريطاني فلبي، واعتبر هكذا مبلغ غير وشيك الموافقة عليه، وأن هذا المبلغ لا يمكن تغطيته لذلك يجب عدم زيادة القوة الاحتياطية، وان من غير المتوقع ان تأخذ شرق الاردن أكثر مما هو مقرر لها من مساعدات. وبالنسبة لمعونة الامير فيجب ان لا تزيد عن (١٥٠٠) جنيه في الشهر ولذلك يجب على الحكومة الاردنية ان تدفع الفرق بين نفقاتها المتزايدة وبين دخلها[٣٥]. من هنا ومن خلال هذا التقرير نلاحظ الحكومة البريطانية مسيطرة على جميع الأمور المالية لشرق الأردن سواء كانت ضرائب، او نفقات عامة للدوة، أو نفقات خاصة بالأمير عبد الله، فهي قد خصصت مبلغاً معيناً وعلى حكومة شرق الأردن أن تدبر نفسها لوو فرضت مزيداً من الضرائب على سكان شرق الأردن. وقد كانت هذه اسليطرة لا تمارس فقط من قبل المعتمد البريطاني في عمان والمندوب السامي البريطاني في فلسطين، لا بل تعدى الأمر الى وزارة

الممسوحه ضوئيا بـ Camscanner

المستعمرات البريطانية لذلك فقد انعكس الموقف البريطاني هذا على الميزانية العامة للدولة، حيث بلغت ميزانية الحكومة التي وضعت في نيسان ١٩٢٢ حوالي ٢٠٠ الف جنيه بعجز قدر بحوالي ٧٥ الف جنيه، مما اضطر الأمير عبد الله الى كتابة مذكرة في ٢ ايلول ١٩٢٢ بهذا الخصوص الى المندوب السامي في فلسطين مؤكداً أن "النقص الفادح في موازنة الدخل يلقي حكومة المنطقة في ارتباك مالي هائل، ربما لا تستطيع بعده أن تضبط الأمور على ما يرام "مشيراً الى ان ذلك العجز "سيؤدي الى توقف سير البلاد المنتظم الذي ترونه وناره، بل سيتعدى الى الأمن، وفي كل هذا كما تعلمون فخامتكم ضرر على المنطقتين (شرق الادرن وفلسطين) معاً بل على المناطق الثلاث (شرق الاردن وفلسطين وسوريا) فيب وقت واحد "وطلب الأمير في نهاية مذكرته سلفه مالية لا تقل عن خمسة الآف جنيه شهرياً[٣٦].

ويمكن إجمال أسباب الأزمة المالية في شرق الأردن خلال سنوات التأسيس الأولى الى العوامل التالية[٣٧]:

١. استغلال السلطات البريطانية للمعونة المالية في بسط وسيطرتها على البلاد وعدم الوفاء بالتزاماتها المالية لحكومة شرق الأردن، فكانت تتوقف عن الدفع في الأحوال التي كانت البلاد في أمس الحاجة الى ذلك المعونة.
٢. تنوع العملة المتداولة في شرق الاردن مثل المجيدي التركي والقرش السوري، والقرش المصري، واختلاف اسعار صرفها.
٣. حجم التشكيلات الحكومية الكبيرة وما نتج عن ذلك من زيادة عدد الموظفين في الدوائر الحكومية، وبالتالي الزيادة في النفقات المترتبة على ذلك.
٤. الأسراف الناتج عن نفقات المقر الأميري بما فيها هبات الأمير لزعماء القبائل والعشائر الأردنية[٣٨].
٥. تقلص حصة الأردن من واردات الجمارك التي تحصل عليها من المكوس السورية والجمارك الفلسطينية.

وفي سبيل التخلص من الأزمة المالية الخانقة قامت الحكومة الأردنية من جانبها باتخاذ بعض الأجراءات اللازمة، تمثلت بغصدار أول قانون للنقد في شرق الأردن رقم (٤٧) في ١٥ شباط ١٩٢٣ الذي حل بموجبه القرش المصري في البلاد محل القرش السوري في

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الواردات والنفقات وجميع معاملات الدولة الرسمية وذلك اعتباراً من ١ نيسان ١٩٢٣[٣٩]. وقد استمر التعامل بالجنيه المصري في جميع أنحاء الإمارة حتى صدور قرار يقضي بالتعامل بالجنيه الفلسطيني اعتباراً من ١ تشرين ثاني ١٩٢٧[٤٠]، وسعرت الميجدي التركي بعشرة قروش مصرية[٤١] وفي هذا الاتجاه أيضاً قامت الحكومة بفصل الكثير من الموظفين[٤٢]، واصدر الأمير أمراً بالغاء "جميع الوظائف الزائدة ومباشرة الاقتصاد في النفقات"[٤٣]، إضافة إلى اقتراح تقدم به المعتمد البريطاني جون فلبي في هذا الخصوص طالب فيه التوقف عن بناء بعض المدارس والعدول عن فتح الطرق من أجل الاقتصاد في النفقات[٤٤]. الا ان هذه الاجراءات لم تنجح في مواجهة وحل الازمة المالية، فوقعت الحكومة تحت رحمة البريطاني جون فلبي الذي خول في ٢ اب ١٩٢٣ بالإشراف على الأمور المالية لشرق الأردن، وايقاف أي مخصصات مالية إذا فشلت الحكومة في تحقيق التزاماتها، وهذا ما حدث، حيث استمرت الأزمة المالية تحكم حلقاتها على البلاد في الفترة (١٩٢٢-١٩٢٣) على الرغم من جميع الإجراءات التي قامت بها حكومة شرق الأردن من أجل القضاء على الأزمة المالية، مما اضطر المعتمد فلبي في أيلول ١٩٢٣ الى وقف المعونة المالية بحجة عدم كفاءة الادارة المالية في حكومة شرق الادرن[٤٥].

ومن خلال الصلاحيات الجديدة التي أعطيت الى المعتمد البريطاني فلبي قام بتعديل الميزانية وتقديراتها لسنة (١٩٢٣-١٩٢٤) وتقديمها الى هربرت صموئيل كما هو مبين في الجدول التالي[٤٦]:

الإيرادات بالجنيه الإسترليني		المصاريف بالجنيه الإسترليني	
الإيرادات المحلي	١٤٢.٨٠٠	مصروفات الحكومة المدنية	١٥٣.٦٨٨
المعونة البريطانية	١٦١.٩٠٠	مصروفات الجيش العربي	١٣٥.٠٠٠
	–	الممثل البريطاني	٣٠٥.٩٨٨
المجموع	٣٠٤.٧٠٠	المجموع	٣٠٥.٩٨٨

بعد ذلك خضعت الحكومة الأردنية لمطالب السلطات البريطانية، حيث قامت في ١١ ايلول ١٩٢٣[٤٧] بالغاء مديرية الأمن العام تخفيضاً للنفقات، وتولي فريدريك بك F.Peake[٤٨] قيادة الجيش العربي اعتباراً من ١٠ تشرين الاول ١٩٢٣، والذي اخذ بالتضييق على الضباط الاستقلاليين، وأحال عدداً لا بأس به منهم على الاستيداع، واضطر الأمير عبد الله الى تخفيض نفقاته الخاصة من ٣٠ الف جنيه الى ٢٠ الف جنيه سنوياً وذلك

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

لرغبته الخاصة "في تنظيم مالية البلاد" ورغبته الشديدة" في الاقتصاد العام في عموم دوائر الحكومة" اعتباراً من اول ايار ١٩٢٤م[٤٩].

في أعقاب ذلك تراجعت الحكومة البريطانية عن قرارها السابق المتعلق بوقف المعونة المالية، وقامت بمنح الحكومة الأردنية معونة جينه استرليني[٥٠].

وهكذا نرى ان الوضع المالي لحكومة شرق الأردن في سنوات التأسيسي الأولى قد عانى من أزمات مالية خانقة، حيث اعتمدت ميزانية الدولة على الضرائب والرسوم والمعونة البريطانية وكلها غير منتظمة، وعلى الاخص توقف الدعم البريطاني عن شرق الأردن في بعض الأحيان. كما نرى أن فلبي قد اثبت عدم قدرته على السيطرة على الوضع المالي، وأنه لم يكن موفقاً في تنظيم مالية الأمارة، فهو يفتقد الى الخبرة في هذا المجال، وهذا ما أكده في تقريره الى هربرت صموئيل بتاريخ (٢٤ تموز ١٩٢٣م) حيث قال: "انه لم يخالفه النجاح في العراق كمساعد مالي فليس لديه الخبرة الكافية، ولا يمانع بوجود خبير بريطاني يساعده في الإشراف على مالية حكومة شرق الاردن"[٥١]. وقد أكد هذا الشيء ما جاء أيضاً في الرسالة التي بعث بها وزير المستعمارت البريطاني في تشرين الثاني ١٩٢٣ الى صموئيل والذي قال فيها "إن السيد فلبي قد اثبت عدم تمكنه من السيطرة على الوضع المالي، وأنه بهذا المنحى ليس بمندوب قوي.. فإننا نجد النتائج غير مشجعة، فلا تطور ملحوظ على الإدارة المالية، فالضرائب ما زالت تجمع عشوائياً.."[٥٢]. من هنا جاءت توصية جلبيرت كلايتن Gilbert Clayton (السكرتير المدني العام لحكومة فلسطين) الذي أوفد الى عمان للإطلاع على أوضاع المنطقة الى وزارة المستعمرات البريطانية، والذي أكد على أن الأمور لن تسير بشرق الأردن بشكل حسن حتى يتم تغيير المعتمد البريطاني هناك، وأوصى بضرورة نقل فلبي من شرق الاردن[٥٣]. وضمن هذه الرظوف استقال فلبي في شهر كانون الثاني ١٩٢٤[٥٤]، وجاء المندوب السامي بهنري كوكس Henry Kox ليحل محله في الأول من نيسان ١٩٢٤م[٥٥].

الادارة المالية في عهد المعتمد البريطاني هنرى كوكس

تولى هنري كوكس مهامه كمعتمد بريطاني في شرق الأردن بعد استقالة فلبي، وقد جاء ذلك متزامناً مع تنفيذ السياسة البريطانية الجديدة في المنطقة، وقد وصف هنري كوكس بصاحب العقلية العسكرية المتشددة، والأكثر موائمة مع السياسة البريطانية الجديدة، والأكثر

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

قدرة على تنفيذها والمتمثلة بشد الأحزمة ليس على حكومة شرق الأردن فحسب بل على أبناء شرق الاردن أيضاص، وذلك من خلال مطالبة الأمير عبد الله بفرض الرقابة البريطانية على الأمور المالية وجميع أوجه نفقات الموازنة بدون قيد أو شرط، والتخلص من الاستقلاليين الذين ساعدوا الأمير عبد الله في بناء الدولة الأردنية واحلال الموظفين البريطانيين والفلسطينيين المنتدبين من حكومة فلسطين محلهم، واخضاع القوات الأردنية للتفتيش من قبل قائد القوات البريطانية، على أن تستخدم طبق مشورة حكومكة جلالته، وقد جاءت هذه الإجراءات للإفصاح عن سياسة الحكومة البريطانية ونيتها في فرض المزيد من السيطرة وإحكام القبضة البريطانية على شرق الأردن متخذين من قضية المعونة المالية وسيلة لتحقيق ذلك[٥٦]. وتنفيذاً لهذه السياسة أصر المعتمد البريطاني هنري كوكس على الغاء مبلغ ٧٤ الف جنيه من ميزانية شرق الأردن في العام ١٩٢٤/١٠٢٥، وقبلت الحكومة الأردنية بذلك[٥٧] ومما يؤكد على تدخل المعتمد البريطاني في مالية الدولة الأردنية ما ورد في المناقشات التي جرت بين الأمير عبد الله والمعتمد البريطاني هنري كوكس في شهر آيار ١٩٢٤م، حيث أكد كوكس للأمير عبد الله ضرورة عدم الإخلال في شروط الموازنة المتضمنة تشديد القرابة على وجوه الإنفاق، وتوجيه جهد الحكومة نحو العمل في الداخل، وأن تتحمل الخزنية نفقات دار الاعتماد، وأن تدفع سدس نفقات قوة الحدود[٥٨]. كما أكد على أهمية القرابة المالية، وضرورة القيام بإجراءات دستورية في شؤون الإدارة تضمن الحرية الكاملة للمفتش العام في عملية تدقيق الحسابات، وكان المفتش العام قد ابدى بعض الملاحظات عبر فيها عن دعم رضاه عن الإجراءات المالية حيث لم يكن هناك أي مؤشرات دقيقة تبين الميزانية الفعلية أو المصروفات. وأن عدم وجود اي مؤشرات مالية دقيقة سيؤثر على استمرار المساعدات[٥٩].

وعليه فقد تحملت حكومة شرق الاردن نفقات دار الاعتماد إضافة الى نفقات الجيش العربي. وتضمنت ميزانية عام ١٩٢٥-١٩٢٦ أرقاماً ذات دلالة واضحة حيث بلغت نفقات دار الاعتماد ٨٩٠٧ جنيهاً فلسطينياً، وفي ميزانية عام ١٩٢٦-١٩٢٧ ارتفعت مخصصات دار الاعتماد الى ١٧٩٠٦ جنيهاً، وفي ميزانية عام ١٩٢٥-١٩٢٦ بلغت المعونة البريطانية ١٠١٣٥٨ جنيهاً بينما بلغت نفقات دار الاعتماد والجيش ٢٥٧٥٦٢ جنيهاً. وفي

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

ميزانية عام ١٩٢٦-١٩٢٧ نقصت المعونة البريطانية فبلغت ٤٨٥٧٣ جنيهاً بينما كانت نفقات دار الاعتماد والجيش ١١٨٦٨٤ جنيهاً[٦٠].

وأما بالنسبة للموازنة العامة للدولة فان ما يلفت الانتباه في هذا الخصوص هو عدم وجود ميزانية عامة للإمارة بالمعنى العلمي لهذه العبارة، خلال السنوات الثلاثة من تأسيسها، مما أدى الى خلل عام في الوضع المالي للحكومة، حيث صرفت المعونة البريطانية وما جمع من الضرائب على أجهزة الدولة وقوات الأمن بشكل عشوائي وبدون قيود منظمة[٦١]. وقد استمر الوضع على ما هو عليه حتى العام المالي ١٩٢٤/١٩٢٥ حيث اصبحت هناك موازنة عامة للدولة وصدرت أول موازنة مالية منتظمة للإمارة سنة ١٩٢٥[٦٢]، وكانت الحكومة الأردنية قد قررت في ٥ كانون الثاني ١٩٢٢ اعتبار شهر نيسان من كل عام بداية لسنتها المالية وذلك لاعتبارات اقتصادية وادارية[٦٣].

وكان الأسلوب المتبع في إعداد الموازنة العامة للدولة يختلف عما هو معترف به ومقرر في إعداد الموازنات العامة، إذ كانت تقدر الواردات أولاً، ثم دعي الوزراء ورؤساء الدوائر لتقدير نفقات وزارتهم ودوائرهم وتكاليف المشاريع التي يريدون تنفيذها، ثم تقدم هذه التقديرات لوزير المالية لدراستها وحذف ما يراه مطلباً ملحاً، حتى يبقى من هيكل الموازنة ما يتناسب مع مجموع الواردات المقدرة[٦٤].

وفي المذكرة التي وجهتها الحكومة البريطانية الى الملك حسين بن علي في ١٥ آب ١٩٢٤م طلبت فيها بسط المراقبة البريطانية على الأمور المالية في شرق الأردن دون قيد أو شرط ،انها لا تستطيع السماح لحكام شرق الأردن (الأمير عبد الله) بأن يرفض تلك الدرجة من الرقابة المالية، وإنها في حالة الرفض ستتخذ إجراء تأمين عدم رجوعه من الحجاز (حيث كان يؤدي فريضة الحج) الى عمان حتى يقبل الإنذار[٦٥]. ولم يكن في ساتطاعة الأمير عبد الله إل أن يقبل هذا المطلب[٦٦]، بسبب تحرج الحالة وتهديد السلطات البريطانية بإتخاذ إجراءات عسكرية عنيفة. وقد سجل سمو الأمير قبوله بهذه العبارة "إنا لله وإنا إليه راجعون"[٦٧].

وبدءاً من شهر تشرين الاول من عام ١٩٢٥م، اصبحت جميع الأمور المالية بيد المعتمد البريطاني "هنري كوكس" حيث تولى مسؤولية الإشراف المباشر على سير الإدارة المالية في البلاد، وقد اصدر على اثر ذلك تعليماته المالية للحكومة الأردنية قرر فيها ضرورة قيام

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

جميع موظفي الجباية وتحصيل الأموال في دوائر الدولة بترقيم أكياس النقود الفضية، مع تسجيل ما تحتويه في دفتر خاص لهذه الغاية، وكتابة محتوياته أيضاً على ورقة تحفظ بداخله، وذلك من اجل:

١. القيام بمقارنة الأمانات الموجودة في الخزانة بالقيمة المقيدة في دفتر الصندوق.
٢. تمكين مأموري التفتيش من فحص الأكياس.
٣. تمكين مأمور المحاسبة من عد جميع النقود في كل وقت يريد فيه مقابلة رصيده النقدي بدفتر الصندوق[٦٨].

وقد بررت السلطات البريطانية فرض الرقابة المالية على شرق الأردن بأن السكان "غير صالحين من الوجهة المالية لحكم أنفسهم بدون مساعدة"[٦٩]، وهذا تبرير جانبه اصلواب لأن الأسلوب الذي اتبعته تلك السلطات في دفع المعونة كان عاملاً هاماً في زيادة حدة الأزمة المالية في البلاد. حيث كانت تدفع المعونة لحكومة ثم تحبسها عن حكومة أخرى وهذا ما حدث في حكومة حسن الخالد أبو الهدى[٧٠].

لقئد استخدمت دار الاعتماد مبدأ المراقبة المالية لفضر سيطرتها التامة على جهاز الحكومة وإدارتها حتى لم يكن لرئيس الحكومة القدرة على زيادة مرتب موظف أو تعيين آذن دون موافقة المعتمد البريطاني[٧١]. ومما يجدر ذكره أن المعتمد البريطاني كوكس كان يتمتع بعقلية عسكرية صلبة، حيث وصفه الأمير عبد الله في مذكراته أنه كان يرغب في أن "يسدي الخير الناس رغم أنوفهم" كما قال عنه أيضاً "لولا الصبر والحكمة التي من الله علينا لكان الامتزاج معه من المستحيلات"[٧٢]، وقد ترتب على عملية المراقبة المالية نتائج منها إجبار الحكومة الأردنية على ضرورة التعامل مع البنك العثماني[٧٣]، "وهو بنك بريطاني والوحيد الذي افتتح في عمان عام١٩٢٥" وذلك بموجب اتفاقية تم التوقيع عليها في ٣١ تشرين الاول ١٩٢٥ بين الحكومة الأردنية والبنك تقرر بموجبها أن يقوم البنك وحده بجميع معاملات الحكومة المصرفية دون أجرة، كما نصت الاتفاقية على أن تضع الحكومة في البنك جميع عملتها النقدية والورقية والسبائك والمسكوكات التي لاتحتاج الى صرفها، مع حق البنك بالاحتفاظ بخمسة آلاف جنيه مصري من رصيد الحكومة رصيداً دائماً، وتتحمل الحكومة دفع تعويض للبنك يعادل خمسة في المائة في السنة التي يقل رصيدها عن خمسة الآف جنيه، وبموجب الاتفاقية تعهدت

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الحكومة الأردنية بتقديم الحرس الكافي لأبنية البنك ونقل أوراقها النقدية من المقاطعات الى العاصمة، وعند حصول اي خلاف بين الحكومة والبنك، يتم عرض الخلاف على محكم يعينه المندوب السامي في فلسطين، ويكون قراره نهائياً[٧٤]. وكان البنك العثماني هو بنك الحكومة ووكيلاً لمجلس النقد الأردني حتى عام ١٩٦٤ حين أنشى البنك المركزي الأردني[٧٥].

واعتباراً من السنة المالية ١٩٢٥-١٩٢٦ أصبحت مشاريع الموازنة الأردنية لا تقر الا بعد تقديمها للمعتمد البريطاني فيحولها بدوره الى المندوب السامي البريطاني في القدس. ومنه الى وزير المستعمرات في لندن للمصادقة عليها، يضاف الى ذلك أن كل إجراء صرف صادر عن الدائرة المالية يجب أن يوقع عليه المعتمد البريطاني.

وقد برر المعتمد البريطاني لشرق الأردن أمام لجنة الانتدابات الدائمة أن الدور الرقابي الشديد على ألمور المالية في شرق الأردن تقتضيه المعونة البريطانية إذ قال: طلما كانت الحكومة البريطانية هي التي تمنح معونات مالية لهذه البلاد فأن من اضلروري أن تضع حكومة صاحب الجلالة يدها على الشؤون المالية"[٧٦].

وفي ١١ ايلول ١٩٢٦م تمت الموافقة على طلب المعتمد البريطاني في عمان للتمثل باشراك ممثلين انجليز في السلطة التنفيذية وذلك بإصدار الأمير عبد الله إرادته التي تقرر فيها تعيين مستر كركبرايد مستشاراً للمالية، والتي بموجبها أبصح له الحق في حضور جلسات المجلس التنفيذي[٧٧]، والسماح له بمناقشة الأمور المتعلقة في دائرته وإبداء الرأي والمشورة دون أن يشترك في التصويت على قرارات المجلس[٧٨].

ونهجت دار الاعتماد في عمان من الناحية المالية منهج تضخيم الميزانية بإرهاق المكلف الأردني بالضرائب الفادحة من اجل إعالة ضباط قوة الحدود البريطانيين ودار الاعتماد في عمان وتشكيلات المراقبة المالية برواتب ومخصصات باهضة، مع السعي بشتى الوسائل لتخفيض المساعدة البريطانية، في الوقت الذي كانت فيه موازنة الدولة تتضمن نفقات والتزامات ناجمة عن الانتداب البريطاني تزيد مقدارها على الاعانة البريطانية[٧٩].

ففي ميزانية عام ١٩٢٥-١٩٢٦، بلغت المعونة البريطانية ١٠١٣٥٨ جنيهاً، بينما بلغت نفقات دار الاعتماد والجيش ٢٥٧٥٦٢ جنيهاً، وفي ميزانية عام ١٩٢٦-١٩٢٧

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

نقصت المعونة البريطانية فلبغت ٨٤٥٧٣ جينها، بينما كانت نفقات دار الاعتماد والجيش ١١٨٦٨٤ جنيهاً[٨٠].

لقد بلغ تدخل المعتمد البريطاني ذروته، حيث اصبحت صغائر الأمور وكبائرها بيده وبيد المستشار المالي، حتى أن الحكومة الأردنية لم يكن بيدها حذف مبلغ من المال أو اضافة مبلغ على الموازنة الا بعد أن يحوز على موافقة كل من المستشار المالي، والمعتمد البريطاني والمندوب السامي، وبعد ذلك يرفع الى الأمير عبد الله للمصادقة عليه، ثم يحول الى رسائة الوزراء، وتقوم بدورها بإحالته الى وزير المالية وإبلاغه بالحذف أو الإضافة، في حين كان من صلاحيات المعتمد البريطاني صرف أي مبلغ مالي من خزينة الدولة دون اسشتارة الحكومة أو الأخذ برأيها[٨١]. ومما يؤكد السيطرة الفعلية للمعتمد البريطاني في عمان على الأمور المالية في شرق الأردن أن رئيس النظار رفع كتاباً في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦ الى المعتمد البريطاني يطلب فيه توضيح وجهة نظره حول المتطلبات التي ترد الى دجيوانه من دائنين قاموا بإقراض السلطات القائمة في معان، عندما كانت معان تتبع حكومة الحجاز قبل ١٩٢٥م، ووقعت السلطات بضائقة مالية فكان رد المعتمد البريطاني كوكس: "بأن حكومة شرق الأردن ليست مسؤولة عن الديون التي صرفت من قبل الحكومات السابقة في أراضي تم التنازل عنها وألحقت بدولة أخرى وعليه ليست هناك مسؤولية قانونية في هذه القضايا تعود على حكومة شرق الأردن أو على حاكم الحجاز الجديد، وأن الشخص الوحيد الذي يمكن للدائنين أن يطالبوه بديونهم هو الملك السابق للحجاز (الشريف حسين) وان بإمكان رئيس الوزراء أن ينبا المطالبين بهذا[٨٢].

وتظهر لنا السبطرة الفعلية للمعتمد البريطاني على الأمور المالية في شرق الأردن خلال هذه الفترة مما يكذره عارف العارف في أوراقه حيث جاء فيها: "أن المستبشار المالي هو الذي ينظم ميزانية الحكومة والمعتمد البريطاني" هنري كوكس هو الذي يقرها باسم المندوب السامي أما أمير البلاد الجالس في قصر رغدان فانه لا يعلم عنها شيئاً الا عندما ينته أمرها، ويرفعون إليه نسخه عنها فيصدق عليها منه ومن المندوب السامي المرتبع على عرش القدس"[٨٣].

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

اما عن المعونة السنوية اليت دقمتها بريطانيا لشرق الأردن بين ١٩٢١-١٩٢٨ فهي على النحو التالي[٨٤]:

السنة المالية	واردات الدولة		المجموع العام للواردات	السنة المئوية للمعونة البريطانية
	المصادر المحلية	المعونة البريطانية/ جنيه		
١٩٢١-١٩٢٢	١٧٨.٧٨٩	١٨٠٠٠	٣٥٨.٧٨٩	%٥٠
١٩٢٢-١٩٢٣	٢٠١.٤٠٠	٩٠٠٠٠	٢٩١.٤٠٠	%١٨
١٩٢٣-١٩٢٤	-	١٥٠٠٠٠	-	-
١٩٢٤-١٩٢٥	٢٠٣,١٠١	٧٧٥٧١	٢٨٠.٦٧٣	%٢٨
١٩٢٥-١٩٢٦	١٧٤.٥٠٢	١٠٣٩٥٧	٢٧٨.٤٥٩	%٣٧
١٩٢٦-١٩٢٧	٢٣٦.٥٢٠	٦٦٠٠٠٠	٢٣.٥٢٠	%٢٢
١٩٢٧-١٩٢٨	٢٣٩.٩٠٠	٤٥٠٠٠	٣٠٧.٥٥٥	%١٦

وهكذا يتضح لنا مما تقدم أن بريطانيا بدأت بتقديم المساعدة المالية لشرق الأردن، منذ اتفاق الأمير عبد الله وتشرشل بالقدس على أنها مساعدة تساهم في إدارة شؤون البلاد، وتمنحه القدرة على تأسيس الأمارة الا أن هذه المساعدة كانت السبب الرئيس في منح المعتمد البريطاني الحق في الإشراف الدقيق على جميع الشؤون المالية في إمارة شرق الأردن لا بل التدخل في شؤون الإمارة الإدارية والمالية والعسكرية. حتى ان لجنة الانتدابات الدائمة في دورة انعقادها الخامسة، من ٢٣ تشرين الأول الى ٦ تشرين الثاني ١٩٢٤، وجهت سؤالاً بهذا الشأن الى هربرت صموئيل ممثل برطيانيا في اللجنة، فأجاب قائلاً بأنه "نظراً لسوء حالة البلاد المالية، فقد ابتدأ المعتمد البريطاني يشرف على الميزانية والإدارة المدنية معاً"[٨٥]. الأمر الذي جعل الأمير عبد الله يصف تلك الفترة بعبارة فيها الكثير من المرارة والألم، فقال "ولولا الصبر والحكمة التي من الله علينا بها، لكان الامتزاج معه (أي مع كوكس) من المستحيلات"[٨٦]. واصبحت شرق الأردن وكما وصفها لنشوفسكي وكأنها محمية بريطانية تدار بنفس الأسلوب المتبع في المستعمرات البريطانية[٨٧]. وهو الأسلوب الذي ابتع في شرق الأردن منذ آب ١٩٢٤ حتى انتهى بتوقيع المعاهدة الأردنية البريطانية شباط ١٩٢٨.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

١. نرى مما تقدم أن شرق الأردن كان بلداً فقيراً في موارده الطبيعية وقلة إمكانياته، لذلك فقد واجه صعوبات كبيرة في الوصول الى تحقيق توازن بين وارداته ونفقاته، مما جعله بحاجة الى من يمد يد المساعدة.

٢. لعبت المسألة المالية دوراً خطيراً في تاريخ ومصير هذا البلد الذي كان لابد له من موارد مالية تساعده على البقاء واسلاتمرار وسد النفقات.

٣. عانت حكومة شرق الأردن في سنوات التاسيس الأولى من أزمات مالية خانقة، حيث اعتمدت في مواردها المالية على جمع الضرائب والرسوم، والمعونة البريطانية التي كبلت البلاد بسلا سل سياسية وعسكرية وادراية، وقد كانت هذه الموارد جميعاً غير منتظمة وعلى الأخص توقف الدعم البريطاني عن شرق الأردن في بعض الأحيان.

٤. اتخذت السلطات البريطانية ممثلة بالمعتمد البريطاني المقيم في عمان من مسألة المعونة المالية السنوية لشرق الأردن، وسيلة للضغط والابتزازا ضد الحكومة الأردنية، وبسط السيطرة على الشؤون الداخلية للبلاد.

ملحق رقم (١): اسماء الحكومات الأردنية ورؤسائها ١٩٢١-١٩٢٨

اسم الحكومة	رئيس الحكومة	الفترة الزمنية
مجلس المشاورين	رشيد طليع	١١نيسان ١٩٢١-٤ تموز ١٩٢١
مجلس المشاورين	رشيد طليع	٥ تموز ١٩٢١-١٤ اب ١٩٢١
مجلس المستشارين	مظهر رسلان	١٥ اب ١٩٢١-٩ اذار ١٩٢٢
مجلس المستشارين	علي رضا الركابي	١٠ اذار ١٩٢٢-٣١ كانون الثاني ١٩٢٣
مجلس الوكلاء	مظهر رسلان	١ شباط ١٩٢٣-٤ ايلول ١٩٢٣
مجلس النظار	حسن خالد ابو الهدى	٥ ايلول ١٩٢٣ — ٢ ايار ١٩٢٤
مجلس النظار	علي رضا الركابي	٣ ايار ١٩٢٤-٢٠ حزيران ١٩٢٦
مجلس التنفيذي	حسن خالد أبو الهدى	٢٦ حزيران١٩٢٦-٢١شباط١٩٣٠

المصدر: الوثائق الأردنية، مصدر سابق، ص١٠-١٨.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

ملحق رقم (٢): اسماء من تولوا منصب المعتمد في شرق الأدرن عام ١٩٢١-١٩٢٨

	المعتمدون البريطانيون	الفترة الزمنية من –الى
١	جوليوس	نيسان-تشرين الثاني ١٩٢١م
٢	الكولونيل لورنس	تشرين الثاني-كانون اول ١٩٢١م
٣	جون فيلبي	كانون اول ١٩٢١-١٧ نيسان ١٩٢٤م
٤	هنري كوكس	نيسان ١٩٢٤-١٩٣٩م

المصدر: سليمان مسوى، تأسيس الإمارة الأردنية، المصدر السابق، ص٢٩٠.

---

[1] زاهية قدروة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥، ص١٦٠.

[2] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيسالامارة حتى الغاء المعاهدة (١٩٢١-١٩٥٧)، دار النهار للنشر، بيروت١٩٧٣، ص٣٣.

[3] محمد احمد الصلاح، عالإدارة في إمارة شرق الادرن(١٩٢١-١٩٤٦)، ط١، دار الملاحي للنشر والتوزيع، اربد، الاردن ١٩٨٥، ص١٤٧.

[4] برهان الدجاني، محاضرات عن التنمية الاقتصادية للأردن، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٥٧، ص٤-٦.

Nasser H. Aruri, Jordan A study Political Development (1921-1965), Martinus Nijhoff The hague 1972, p2.

[5] برهان الجاني، المصدر السابق، ص٦.

[6] سليمان الموسى، تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١-١٩٢٥، دراسة وثائقية، ط٣، مكتبة المحتسب، عمان ١٩٨٥، ص٤٤-٤٥.

[7] Ruling Families Of Arabia, Jordan The Royal Family Of Al-Hashim, Vol. 1, edited by: Alen, de R.F.Vol, p وسيشار له فيما بعد, L.Rush, Oxford, England, 1991,m p21.

[8] حول نص الاتفاقية انظر:.R.F.Vol.1,p31؛ سليمان موسى: المصدر السابق، ص١٢٦-١٢٧.

[9] علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة (١٩٢١-١٩٤٦)، ط١، مطبعة القوات المسلحة الأردنية، عمان ١٩٧٣، ص٣٧.

[10] الملك عبد الله: مذكرات الملك عبد الله، إعداد أمين أبو الشعر، ط٤، الطبعة الهاشمية، عمان ١٩٦٥، ١٦٤.

[11] محمد احمد محافظة، إمارة شرق الأردن (نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦)، ط١، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأدرن، عمان ١٩٩٠، ص٢٠٥-٢٠٦.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

[12] كامل محمود خلة، التطور السياسي لشرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٨، ط١، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ١٩٨٣، ص١٧٩؛ علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة، ص٣٧.

[13] من الحكومات المحلية التي قامت قبل تأسيس الإمارة في شرق الأردن:

أ. حكومة دير يوسف برئاسة الشيخ كليب الشريدة.

ب. حكومة الوسيطة برئاسة الشيخ ناجي العزام.

ج. حكومة الرمثا برئاسة الشيخ ناصر الفواز.

د. حكومة عجلون برئاسة الشيخ راشد الخزاعي.

هـ. حكومة جرش برئاسة الشيخ محمد علي المغربي، حول ذلك انظر: منيب الماضي وسليمان الموسى، المصدر السابق، ص١١١-١١٤.

[14] محمود عبيدات، سيرة المناضل علي خلقي الشرايري (١٨٧٨-١٩٦٠)، سلسلة مشاهير من التاريخ الأردني، الكتاب الثاني، دون مكان نشر، ١٩٩٣، ص٨٧؛ منيب الماضي وسليمان الموسى، المصدر السابق، ص١٦٤.

[15] محمود عبيدات، المصدر نفسه، ص٨٧؛ منيب الماضي وسليمان الموسى، المصدر نفسه، ص١٦٦.

[16] منيب الماضي وسيلمان الموسى، المصدر السابق، ص١٦٦.

[17] محمود عبيدات، المصدر السابق، ص٨٧-٨٩.

[18] المصدر نفسه، ص٨٧-٨٩.

[19] امجد احمد سليمان الزعبي، هربرت صموئيل وتأسيس إمارة شرق الأردن، (١٩٢٠-١٩٢٥)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ٢٠٠٢م، ص١٢١-١٢٢.

[20] الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية ١٩٢١-١٩٩٣، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عدد١٠، عمان كانون اول ١٩٩٣، ص١٢.

[21] سليمان موسى، إمارة شرق الأردن نشاطها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦)، ط١، مشنورات لجنة تاريخ الأردن، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٩٠، ص١٢٥-١٢٦.

[22] كامل محمود خله، المصدر السابق، ص١٧٩.

[23] سليمان الموسى، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها، ص١٢٥-١٢٦.

[24] منيب الماضي وسلسيمان الموسى، المصدر السابق، ص١٦٧.

[25] الوثائق الأردنية، المصدر السابق، ص١٢.

[26] كامله خله، المصدر السابق، ص١٢٢؛ منيب الماضي وسليمان الموسى، المصدر السابق، ص٢١٢.

[27] اوراق عارف العارف، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، المجموعة الثانية، رقم١٢/١٤، الجمعة ٢٥ حزيران ١٩٢٦م، ص١٧.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

[28] علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة، ص٣٧.

[29] خير الدين الزركلي، عامان في الاردن، المطبعة العربية، مصر ١٩٢٥، ص١٤٠-١٤١.

[30] علي محافظة، تاريخ الأدرن المعاصر عهد الإمارة، ص٢٧؛

C. S. Jarvis, Op. Cit., p88.

Mary Wilson King Abdllah Britain and the Making of Jordan (New York, Cambridge University Press, 1987), p69.

Ibid, p69. امجد محمد سليمان الزعبي، المصدر السابق، ص١٥٧

Records Of Jordan (1919-1956), Vol. 1, (1919-1922), Edited by Prestland, (Archive Editions, London 19967) C.O 733/23, Rebort By Philby, about the situation in Trans Jordan 1 July R.J 1922, pp.752-753.وسيشار لها فيما بعد برمز

Ibid., p.743.

Ibid. Report Sir H. Samuel To Secretary Of State for the Colonies 21 July Enclosure: Situation Peport by Chief British Representative in Trans Jordan for the, 1922 with period 1 April-30 June 1922. dated 1 July 1922, Vol., 1, pp721-724.

[36] امين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ثلاثلا مجلدات، مجلد٣، دار احياء الكتب العربية، مصر ١٩٣٤، ص١٠٥-١٠٦؛ خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ص٣٨٦؛ كامل خلة، المصدر السابق، ص١٧٩-١٨٠.

[37] صحيفة فلسطين، عدد٥٤٨، تاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣، ص٢؛ كاملة خلة، المصدر السابق، ص١٧٩-١٨٠.

R.F. Vol, 1, Roport about the Conference Presided by his Excellency the High Commissioner at Government house at which his Highness the Amir Abdullah was Present also Mazher Paha and Mr. Thomas. 12 may, 1923, p81.

[39] جريدة الشرق العربي، السنة الاولى، عدد٣، ١١ حزيران ١٩٢٣، ص٢.

[40] جريدة الشرق العربي، السنة الخامسة، عدد١٦٩، ٩ تشرين الاول ١٩٢٧، ص١-٢.

[41] كاملة خلة، المصدر الاسبق، ص١٨١.

[42] المصدر نفسه، والصفحة.

[43] المصدر نفسه، والصفحة.

[44] صحيفة فلسطين (يافا)، عدد ٥٣٣-٩٤، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٣، ص١-٢.

C. S. Jarvis. Op. Cit., p109.

[46] برجيت حمد محمود أبو الرب، جون فلبي ودوره السياسي في شرق الاردن (كانون الاول ١٩٢١-نيسان ١٩٢٤)، رسالة ماجستير قدمت في قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، اربد ٢٠٠٠م، ص٥٣.

[47] كامل خله، المصدر السابق، ص١٨١، بلال حسن التل، الاردن محاولة للفهم، منشورات دار اللواء للصحافة، عمان ١٩٨٧، ص١٠٠.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

[4] الكباتن فريديريك بيك (F. Peake) وهو ضابط بريطاني من فرقة الجمالة المصرية ارسله المندوب سامي البريطاني في فلسطين الى شرق الاردن لدراسة الوضع الداخلي وتقديم تقرير حول قوات شرطة الدرك موجودة في البلاد، وقدم تقريره الذي افاد فيه بعدم كفاية تلك اقلوات وعجزها عن القيام بواجبها، وقد كلف ناءاً على هذا القتريير بانشاء قوات مجموعها ١٥٠ فدراً، حول ذلك انظر: علي محافظة، تاريخ الاردن معاصر، ط١، ص٣٨-٣٩.

[5] جريدة الشرق العربي، السنة الثانية، عدد١٢، ٥٣ ايار ١٩٢٤، ص١-٢.

[6] علي محافظة، العلاقات الاردنية البريطانية، ص٥٠.

[7] برجيت حمد محمود ابو الرب، المصدر السابق، ص٥٣-٥٤.

[52] R. J. OP. Cit., Vol.2,Letter from C. O. to Sir H. S 21st November 1923, pp.79-84.

مجد احمد سليمان الزعبي، المصدر السابق، ص١٦٠.

امجد احمد سليمان الزعبي، المصدر السابق، ص١٦٧؛ Mary Wilson, Op. cit., p77.

علي محافظة، العلاقات الاردنية البريطانية، ص٤٩.

الملك عبد الله، مذكرات الملك عبد الله، اعداد امين ابو الشعر، ط٤، المطكبعة الهاشمية، عمان، ١٩٦، ص١٧٥.

سليمان الموسى، إمارة شرق الاردن نشأتها وتطورها، ص١٧٧.

صحيفة الف باء، عدد١١٢٣، دمشق، ٢٣ ايار ١٩٢٤.

سليمان الموسى، امارة شرق الادرن نشأتها وتطورها، ص١٨٨.

[59] R.F. Co. 733/68. Report Submittted to chief British Representativ Amman by B.s. Thomes, 3 may 1924, Vol, 1 pp.101-105.

كاملة خل، المصدر الاسبق، ص١٨٦-١٨٧.

يوسف ابراهيم عبد الحق، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن، القاهرة، ١٩٧٩، ص٣٤؛ منيب ماضي وسليمان الموسى، المصدر السابق، ص٣١٢.

محمد المحافظة، المصدر السابق، ص٢٠٩.

مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة من ١٩١٨ لغاية ١٩٤٦، ج١، مطبعة اسلاتقلال العربي، عمان، ١٩٤٦، ٤٩٢.

محمد المحافظة، المصدر السابق، ص٢٠٩؛ يوسف ابراهيم عبد الحق، المصدر السابق، ص٣٤.

سليمان الموسى، تأسيس الإمارة، ص١٧٢.

الملك عبد الله، المصدر السابق، ص١٧٥.

ايمن سعيد، المصدر السابق، ص٢٣.

محمد احمد الصلاح/ المصدر السابق، ص٢٧٦.

كامل خله، المصدر السابق، ص١٨٥.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

[70] صحيفة، الف باء، عدد١٢٠٩، دمشق ٣ ايلول ١٩٢٤.

[71] منيب الماضي وسليمان الموسى، المصدر السابق، ص٢٦٤.

[72] الملك عبد الله، مذكرات الملك عبد الله، ص١٩٠.

[73] صدر نظام الملك العثماني في ١٤ شباط (فبراير) ١٨٦٣، عندما منحت الدولة العثمانية مؤسسي البنك من الانجليز والفرنسيين واليهود امتياز إنشاء بنك باسم العثماني، وقد بلغ رأس ماله عند تأسيسه ٢.٧ مليون جنيه استرليني، وخولته الحكومة إجراء معاملات مالية حول ذلك النظر، عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، ١٨٦٤-١٩١٤، دار المعارف بمصر ١٩٦٩، ص٢٠٨-٢٠٩.

[74] حول نص الاتفاقية، انرظ جريدة الشرق العربي، السنة الثالثة، عدد١١٧، ٥ تشرين الثاني ١٩٢٥، ص٨.

[75] يوسف ابراهيم عبد الحق، المصدر السابق، ص٣٤.

[76] علي محافظة، العلاقات الاردنية البريطانية، ص٥١.

[77] أصبح هذا الاسم يطلق على المجلس بدل مجلس النظار حيث كان يطلق على الحكومة آنذاك في ٢٦ حزيران ١٩٢٦، حول ذلك انظر الوثائق الأردنية، المصدر الاسبق، ص١٨.

[78] المصدر نفسه والصفحة؛ محمد احمد الصلاح، المصدر السابق، ص٢٧٦.

[79] كاملة خله، المصدر السابق، ص١٨٦-١٨٧.

[80] المصدر نفسه، ص١٨٧.

[81] محمد احمد الصلاح، تطور نظام الحكم في إمارة شرق الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ٧، عدد٣، ١٩٩١، ص٢٤٨.

[82] محمد احمد الصلاح، تطور نظام الحكم في إمارة شرق الأردن، ص٢٤٨.

[83] اوراق عارف العارف، المجموعة الثانية، ١٤/١٢، الجمعة ١٠ ايلول ١٩٢٦م، ص٥٤.

[84] علي المحافظة، العلاقات الاردنية البريطانية، ص٥١.

[85] كامل خله، المصدر السابق، ص١٨٧.

[86] الملك عبد الله، المصدر السابق، ص١٩٠.

[87] جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ج٢، ترجمة جعفر الخياط، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٦٥، ص١٧٣.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner